مجلة جامعــة الانبـــار للعلـوم الانسانيـــة
العـدد الثاني ٢٠١٠

# سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٩٦٦-١٩٦٨

أ.م.د.جمال هاشم الذويب
كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة الأنبار

**ملخص البحث**

تميزت الحقبة الزمنية التي تولى فيها الرئيس عبد الرحمن عارف الحكم بأحداث حاسمة في تأريخ العراق المعاصر ،وكانت للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام،والعراق بشكل خاص،الأثر الأهم في رسم السياستين الداخلية والخارجية.ويحاول هذا البحث تلمس السياسة الأمريكية تجاه القضايا الرئيسة المؤثرة في العراق فيما يتعلق بالسياسة الداخلية،والقضية الكردية والعلاقة مع إيران،وتسليح الجيش العراقي،والعلاقة مع شركات النفط الأجنبية،ومسائل التنمية الاقتصادية،والقضية الفلسطينية والصراع العربي–الصهيوني.

**Abstract**

The period in which assumed President Abdul Rahman Aref government watershed events in the history of modern Iraq, the American policy towards the Middle East in general and Iraq in particular, the most significant impact in shaping domestic and foreign policy. This research is trying touch the American policy towards the major issues affecting the Iraq with respect to domestic politics, and the Kurdish issue and the relationship with Iran, and arming the Iraqi army, and the relationship with foreign oil companies, and economic development issues, and the Palestinian cause and the Arab - Zionist Conflict.

**أولا: الموقف الأمريكي من التطورات الداخلية في العراق**

بعد إعلان وفاة الرئيس عبد السلام عارف بحادث طائرة في الثالث عشر من نيسان عام ١٩٦٦ تولى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز رئاسة الدولة وكالة استنادا لأحكام الدستور المؤقت،وسرت في العديد من دول العالم تكهنات بوقوع انفجار سياسي في العراق نتيجة لصراع القوى المختلفة على السلطة[١]،إلا أن سيطرة الكتلة العسكرية المؤيدة لعبد السلام عارف على الأوضاع قد مهّد الطريق أمام اللواء عبد الرحمن عارف لاستلام السلطة،وكان أهم أقطاب تلك الكتلة اللواء عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش بالوكالة،والعميد سعيد صليبي قائد موقع بغداد العسكري،وعدد آخر من القادة العسكريين.وبعد حسم الصراع بين

العسكريين والمدنيين،انتخب مجلسا الوزراء والدفاع الوطني في جلسة مشتركة يوم السابع عشر من نيسان عام ١٩٦٦ عبد الرحمن عارف رئيسا للجمهورية [٢].

قدّم عبد الرحمن البزاز بعد اختيار عبد الرحمن عارف للرئاسة استقالة حكومته فكلفه الرئيس بإعادة تشكيل الوزارة مرة أخرى [٣].

تلقى السفير الأمريكي في العراق روبرت سترونغ Robert Strong برقية من واشنطن بتاريخ الرابع عشر من مايس عام ١٩٦٦ تبلغه بطلب مقابلة الرئيس عارف وتقديم التهنئة له بتولي منصبه الجديد،وشدّدت التعليمات الموجهة للسفير أن يكون الهدف الرئيس زيارة مجاملة،ويمكن للسفير مناقشة قضايا محددة تخص العلاقة بين الحكومتين إذا رأى ذلك مناسبا.

نقل السفير سترونغ،في مقابلته مع عارف، تمنيات الرئيس الأمريكي جونسون (١٩٦٤-١٩٦٨) للرئيس العراقي،الذي أعرب بدوره عن تمنياته باستمرار العلاقات "الودية" مع الولايات المتحدة كما كانت في السابق.وأوضح السفير أن مهمته في العراق تتلخص في مزيد من تطوير العلاقات الأمريكية-العراقية من خلال التعاون المشترك وتعزيز الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق ضمن الوسائل المتاحة [٤].

وصف السفير الأمريكي الرئيس عبد الرحمن عارف بأنه كان وديا وصريحا ومريحا ويمتلك روح الدعابة طيلة الوقت،وانه تفهم الأهداف "العظيمة" التي تسعى إليها الولايات المتحدة من قتالها في فيتنام،وانه سيتفاهم مع الولايات المتحدة،لكنه أردف بالقول أن بعض الأحداث ستحرج العلاقات معه [٥].

على صعيد آخر،طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من سفارتها ببغداد بيان رأيها بشأن نقل التهاني إلى الرئيس عارف أو رئيس الوزراء البزاز بمناسبة إحباط المحاولة الانقلابية التي وقعت في الثلاثين من حزيران عام ١٩٦٦ [٦]،وطلبت أيضا تحليل السفارة فيما إذا كانت محاولة الانقلاب تمثل رد فعل على الإعلان عن تسوية المشكلة الكردية في التاسع والعشرين من حزيران (سنشير لإعلان التاسع والعشرين من حزيران في المبحث الخاص بالمشكلة الكردية).

أجابت السفارة الأمريكية أنه بدلا من تقديم رسالة تهنئة إلى الحكومة العراقية على إحباط المحاولة الانقلابية فإنها تقترح استغلال فرصة أخرى مناسبة للتعبير عنها شفويا للقادة العراقيين،وإنها تعتقد أن العراق قد يعاني من اندلاع العنف مرة أخرى،وتأمل ببذل جهود إضافية من الحكومة العراقية للحفاظ على الاستقرار والمضي قدما للتنمية [٧].

ذكرت الخارجية الأمريكية بأنه من الممكن أن تكون محاولة الانقلاب متعلقة جزئيا بإعلان تسوية المشكلة الكردية،والدليل على ذلك ضم الانقلابيين لبعض الضباط الموصليين "المعادين للأكراد" ضد النظام "الذي خان العراق بإذعانه للأكراد"،ومنهم قائد الفرقة الرابعة عطار باشي.وتعتقد الخارجية الأمريكية أن الحكومة العراقية كانت على علم بالمحاولة الانقلابية والدليل على ذلك استبدال قائد الفرقة الرابعة بالعميد عدنان عبد الجليل قبيل الانقلاب،ورد الفعل السريع للقوات الموالية للحكومة والقبض على العناصر الانقلابية [٨].

حرصت السفارة الأمريكية في بغداد على جس نبض الحكومات العراقية المختلفة حال تسلمها للمسؤولية،فحال استقالة وزارة البزاز في السادس من آب

عام ١٩٦٦ [٩]،وتشكيل وزارة ناجي طالب بعد ثلاثة أيام [١٠]، قابل السفير الأمريكي رئيس الوزراء الجديد في الثامن عشر من آب وأبدى استعداد حكومته للتعامل مع الحكومة الجديدة كما كان الحال مع الحكومات السابقة،وقدّم شرحا عن الأوضاع في فيتنام التي تهم "العالم الحر" ،وأعرب عن خيبة أمله العميقة من موقف البزاز المطابق للموقف السوفيتي [١١].

تفادى ناجي طالب مناقشة الحالة الفيتنامية معللا ذلك بانشغال وزارته بالأحداث الداخلية ولا تمتلك الوقت،كما فعل البزاز في موسكو ،للانشغال بقضايا العالم مثل فيتنام وألمانيا وغيرهما.وخرج السفير باستنتاجات عن المقابلة بأنه من المبكر تقييم حكومة ناجي طالب،وستتضح اتجاهاتها خلال الأسابيع القادمة،كما ركّز السفير على ماقاله ناجي طالب عن الشيعة العراقيين بأنهم خارج اللعبة الإيرانية،وأن السفير الإيراني قد أغضبه (أي طالب) عندما قال له انه شيعي فهو عمليا إذا إيراني ويجب عليه لذلك التعاون مع إيران [١٢].

من جانب آخر ،انتشرت الأخبار عن تدخل السفارة الأمريكية في الشؤون الداخلية للعراق،لذلك اقترح السفير سترونغ نقل رسالة شفهية من الرئيس جونسون إلى الرئيس عارف،الذي توقع مقابلته قريبا ،للتغطية على التدخلات الأمريكية.وذكر جونسون في رسالته،التي صاغها سترونغ،تحياته الشخصية إلى الرئيس عارف وإعجابه بجهوده لتحقيق الاستقرار في جو من الاعتدال وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال التوفيق بين كافة المكونات.وأعرب جونسون عن سروره

من تطور العلاقات العراقية–الأمريكية على أساس سليم والتطلع إلى المزيد من العلاقات ذات المنفعة المتبادلة في المستقبل (١٣).

جرت المقابلة بين الرئيس عارف والسفير سترونغ في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٦ حيث أبلغ برسالة الرئيس الأمريكي.وأعرب عارف عن أمله بمساعدة الولايات المتحدة للضعفاء وتقديم المساعدات للتنمية في الدول المتخلفة،وإذا فعلت ذلك بدون أغراض خفية فإنها ستستفيد كثيرا وتعزز مكانتها في العالم أكثر من جميع التكاليف المادية التي ستتحملها. وأشار السفير الأمريكي إلى "الشائعات" والتعليقات الصحفية التي اتهمت الحكومة الأمريكية وسفارتها في بغداد بالقيام بأعمال "شائنة"،وأكد في هذا الصدد إلى أن الحكومة الأمريكية وسفارتها في بغداد لايعملان ضد المصالح العراقية وليس لهما نية للقيام بذلك،وإنهما مهتمان بمساعدة العراقيين لتحقيق الاستقرار والرفاه.ويبدو أن الرئيس عارف لم يقتنع بذلك،إذ طلب من السفير توضيحا عن اتصال " أولاد في السفارة مع بعض العناصر المشبوهة والسفارة تفهم مايعني"،على الرغم من أن الرئيس قالها بدعابة ،على حد وصف السفير (١٤).

سعت الولايات المتحدة إلى إبعاد العراق عن الأنظمة العربية "الثورية" وتقوية العناصر "المعتدلة" في النظام العراقي وفي مقدمتهم الرئيس عبد الرحمن عارف،ففي مذكرة للمساعد الخاص للرئيس الأمريكي روستو Rostow إلى الرئيس جونسون جاء فيها إن العراق على مفترق طرق وإذا تمكن المعتدلون بقيادة عارف من الانتصار فان العراق سيخرج من "دائرة نفوذ ناصر"،وهذا الأمر مهم للشركات النفطية الأمريكية،وان حكومة أكثر ثورية في العراق ستلجأ إلى

التأميم.وفي المدى الأبعد فان الهدف الأمريكي في الشرق الأوسط هو تشجيع حكومات مثل حكومة عارف للوقوف على قدميها وعدم الانزلاق إلى الحركات العربية الأكثر تطرفا،والتي "تسبب لنا ولإسرائيل الكثير من المتاعب". وأوصى روستو بالتفكير في دعوة الرئيس عارف لزيارة الولايات المتحدة،ودراسة ما إذا كانت تلك الزيارة ستكون أكثر نفعا أو ضررا لحساسية موقفه السياسي [١٥].

راقبت الولايات المتحدة عن كثب زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى طهران للمدة بين ١٤-١٩ آذار ١٩٦٧ [١٦]،وطلبت وزارة الخارجية من سفارتها ببغداد تزويدها بالمعلومات المتوفرة عن تلك الزيارة،مثل الخطوات التي يجري اتخاذها أو التي ينبغي أن تؤخذ لزيادة تحسين العلاقة بين البلدين.وطلبت الخارجية من السفير نقل إعجاب حكومة واشنطن بحكمة خطوات الرئيس عارف لمد جسور الثقة مع جيرانه،ورغبة الحكومة الأمريكية بتحسين العلاقات مع العراق وترحيبها بأي ملاحظات لتحسين العلاقات المستقبلية [١٧].

وفي موضوع آخر،طلبت الخارجية الأمريكية من سفيرها في بغداد نقل تهاني الرئيس جونسون بتمديد ولاية عبد الرحمن عارف [١٨].ونقل السفير هذه التهاني في مقابلة مع الرئيس عارف في الثامن من نيسان عام ١٩٦٧ وأعرب عن أمله بمزيد من التطور في العلاقات العراقية-الأمريكية على أساس المصالح المتبادلة،والتي شهدت تحسنا ملحوظا في الأشهر الأخيرة.وأشار عارف أثناء المقابلة إلى المساعي "التخريبية" للشيوعيين والبعثيين،ومعاناة العراق من تدخل بعض الدول،والصعوبات العديدة التي كان على العراق مواجهتها والثمن الذي يدفعه في الصراع.وقال عارف أن هدف حكومته هو وضع العراق في المكانة

التي يتمتع فيها شعبه بالكرامة وفرص العمل والحصول على مسكن لائق.وفي حين أن العراق لايمكن أن يفكر ،من وجهة نظر عارف بأن يصبح أمريكا أخرى،لكن عليه العمل أكثر لصالح شعبه.وشدّد عارف على ان العراق أثبت مناهضته للشيوعية،وأنه نفسه عمل بجد لتعزيز الاستقرار في العراق والمنطقة ويبذل قصارى جهده لتحسين العلاقات مع الدول المجاورة للعراق لكي يتمكن الجميع من الإفادة من الهدوء للتفرغ للتنمية (١٩).

من المسائل المهمة التي اهتمت بها الولايات المتحدة في الداخل العراقي ما أطلقت عليه "الوجود الشيوعي" في العراق وكيفية التصدي له.ومن المعروف أن أولويات الولايات المتحدة أثناء فترة الحرب الباردة التصدي ل "المد الشيوعي" في العالم.وفي هذا الصدد شكلت لجنة في الخارجية الأمريكية لدراسة طبيعة الوجود الشيوعي في العراق وبلدان عربية أخرى وأثره على سياسة الحكومة الأمريكية.وأوضحت اللجنة أن الوجود الشيوعي في العراق واسع ويتركز بمعظمه في البعثات الرسمية السوفيتية قياسا للحزب الشيوعي المحلي،ويسعى الشيوعيون والسوفيت إلى:

١-قبول الحكومة العراقية لبرنامج المساعدات السوفيتية العسكرية والاقتصادية والذي يمنح الاتحاد السوفيتي نفوذا واسعا لدى الحكومة العراقية ودخول شخصياته في فعاليات الحكومة وخططها.

٢-اعتماد القوات المسلحة العراقية في التجهيز والعتاد على الاتحاد السوفيتي.

٣-بروز صورة الاتحاد السوفيتي كقوة موازنة للامبرياليين في العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية.

٤-الاستياء العراقي من الدعم الغربي لإسرائيل.

٥-الارتباط الوثيق للولايات المتحدة وبريطانيا مع الدول العربية "الرجعية" وإسرائيل،والاعتقاد بأن الولايات المتحدة وبريطانيا هما في جوهرهما معاديتان للأنظمة العربية "الثورية".

أشر التقرير نقاط ضعف عديدة وعميقة لموقف الشيوعية،وهي:

١-كراهية العراقيين للحزب الشيوعي المحلي بسبب تجاوزاته خلال فترة حكم عبد الكريم قاسم.

٢-استياء الحكومة العراقية من الدعم السوفيتي السري للمتمردين الأكراد والشيوعيين العراقيين.

٣-فشل بعض مشروعات المساعدة السوفيتية.

٤-التقارب الثقافي للفئة المثقفة العراقية مع الغرب.

٥-تفضيل العراقيين للسلع الغربية والسفر إلى الغرب والتعليم العالي في الدول الغربية.

٦-خشية العراقيين من هيمنة القوة السوفيتية العظمى.

٧-الكراهية المتبادلة للعروبة والإسلام للشيوعية "الملحدة".

وذكر التقرير أنه منذ عام ١٩٦٣ كان هناك تأرجح ورجوع إلى الوراء باتجاه الاعتدال في سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة،وهناك رغبة في العراق لصون وتنمية الهوية الوطنية العراقية وتجنب الاعتماد المفرط على الاتحاد السوفيتي.وأوصى التقرير بأن على حكومة الولايات المتحدة انتهاج سياسات تعزز الاتجاهات المعارضة للشيوعية ودعم عناصرها في السلطة،وان الحد من الوجود

الشيوعي في العراق يتطلب سياسة بعيدة المدى تضع إجراءات كفيلة بالحفاظ على وجود غربي فعّال.وخرجت اللجنة بالتوصيات الآتية:

١-التنسيق مع الحكومة العراقية لتقديم مساعدات إلى الشمال المدمر على شكل أغذية فائضة وغير ذلك في محاولة لموازنة النفوذ السوفيتي في المنطقة الكردية.

٢-تشجيع إيران على السعي لمزيد من اللقاءات الودية والسياسة المرنة تجاه العراق،وهذا يصب في خدمة إيران نفسها.

٣-الحفاظ على برنامج التدريب العسكري للقوات العراقية في الولايات المتحدة وتقديم دورات أخرى مثل التدريب على مكافحة العصابات.

٤-مواصلة تدريب الشرطة.

٥-الحفاظ على برنامج للتبادل التعليمي والثقافي على أعلى مستوى ممكن(٢٠).

يتبين من استعراض التوصيات التي قدمتها اللجنة تجاهلا واضحا للانحياز الأمريكي الفاضح لإسرائيل والرغبة حتى في إجراء تعديل طفيف على تلك السياسة،كما أهملت التوصيات الحد من تقديم الدعم الدبلوماسي والعسكري للحركة الكردية في الشمال وإيران.

**<u>موقف الولايات المتحدة من المشكلة الكردية وعلاقات العراق مع إيران:</u>**

شهدت الحركة الكردية في شمال العراق تطورات وأحداث متسارعة بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ وصلت إلى حد اندلاع الأعمال المسلحة عام ١٩٦١.ولم تكن التدخلات الإقليمية والدولية بعيدة عن الساحة،وبالذات الأمريكية والإيرانية.وقد ورث عبد الرحمن عارف تركة ثقيلة وسعى لحل المشكلة سلميا.

حرص الرئيس عارف أثناء مقابلته الأولى للسفير الأمريكي بعد توليه الرئاسة على إثارة موضوع الحركة المسلحة الكردية والدعم العسكري الإيراني لها،وذكر في هذا المجال أنه ليس لإيران ما تخشاه من العراق،ولكن إذا كان الشاه الذي هو المسؤول الوحيد عن العداء الإيراني للعراق سيستمر لأي سبب كان في مساعدة الأكراد فان العراق سيكون مضطرا لجلب المزيد من المتاعب لإيران.وأوضح السفير الأمريكي موقف بلاده من المشكلة الكردية،موجزا المخاوف الإيرانية من العراق،ومبينا جهود حكومته لتشجيع إيران والعراق على إيجاد طريقة لتسوية الخلافات بصورة سلمية،وإنهما فقط القادران على تسوية مشاكلهم المشتركة [٢١].

تمكنت الحكومة العراقية في وقت مبكر من عهد الرئيس عبد الرحمن عارف من التوصل إلى اتفاق مع الزعيم الكردي مصطفى البارزاني لحل المشكلة الكردية ،وأعلن رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز بيانا في التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٦٦ عن سياسة حكومته لحل المشاكل مع الأكراد [٢٢].وسارعت الولايات المتحدة إلى تهنئة الحكومة العراقية بالتوصل إلى التسوية وأملت أن تنفذ بصورة سريعة بالاعتماد على النوايا الحسنة المخلصة للحكومة العراقية والأكراد [٢٣].

يبدو إن إعلان البيان لم يوفر حلا دائما للمشكلة الكردية وإنما كان هدنة مؤقتة سرعان ماعادت المشاكل تطفو من جديد،فبعد أيام قليلة من تولي ناجي طالب لرئاسة الوزراء التقى بالسفير الأمريكي في الثامن عشر من آب عام ١٩٦٦ وتعهد له بأن تنفذ حكومته الجديدة بيان التاسع والعشرين من حزيران

بشكل تام،لكنه تطرق إلى الصعوبات التي تواجه التنفيذ،وأبرزها استمرار إيران بتزويد الأكراد بالأسلحة.ولم يطلب ناجي طالب تدخل الولايات المتحدة مع إيران أو يتهم الولايات المتحدة ضمنا بمساعدة الأكراد،وتساءل ما الذي تريده إيران من العراق،مع إن العراق يريد علاقات جيدة معها ولم يكن البزاز أو طاهر يحيى يريدان علاقات سيئة لكن إيران فعلت ذلك وقدّمت شروطا تعجيزية بخصوص مسألة شط العرب التي لاتريد الحكومة العراقية مناقشتها [٢٤].

دافع السفير الأمريكي بشدة عن موقف البارزاني وإيران مما يعطي دلالة واضحة على تبنيه لموقفيهما،فردا على تساؤل ناجي طالب للسفير على وجهة نظره عما يجب فعله من الحكومة العراقية إزاء الخطر الكردي،رد السفير بأن هناك فرصة حقيقية أمام الحكومة العراقية لتسوية المشكلة،ولن يبدأ الأكراد بالصراع إلا في حالة فشل تعامل الحكومة العراقية معهم.وحث السفير الحكومة العراقية على إبداء المزيد من "السخاء"،ومنح المزيد من الوقت لخلق الثقة وبيان حسن النية. ونفى السفير الاتهامات الموجهة إلى إيران وقال إن إمدادات الأسلحة الإيرانية للأكراد قطعت بعد التاسع والعشرين من حزيران وستتوقف الإمدادات الأخرى عند رفع الحكومة العراقية للحصار الاقتصادي المفروض على الشمال.وأوضح السفير المخاوف الإيرانية من العراق،وحان الوقت لتحرك العراق نحو علاقات أفضل معها.وأشار السفير أن إيران قدّمت "مساعدات محدودة للأكراد لهدف محدود" حسب ادعائه،في حين أن الاتحاد السوفيتي هو الذي يثير التطلعات الكردية،فالبث الإذاعي السري المعادي للحكومة العراقية ينطلق من أوربا الشرقية وهذا في نهاية المطاف يشكل خطرا أكبر على العراق،إذ إن

للسوفيت أطماع قديمة في الخليج العربي وموقفهم من الأكراد دعم لهذا الهدف.وذكر السفير أن رئيس الوزراء أقر بذلك لكنه قال إن الاتحاد السوفيتي صديق للعراق ويحتاج إلى المساعدة السوفيتية [٢٥].

كرر العراق طلبه من الولايات المتحدة التدخل لإيقاف المساعدات العسكرية الإيرانية للأكراد،وطلب وزير الخارجية عدنان الباجه جي من وزير الخارجية الأمريكي أثناء اجتماعهما في مقر الأمم في الثامن من تشرين الأول عام ١٩٦٦ اتخاذ هذا الموقف،وتقديم مساعدات أمريكية لإعادة اعمار شمال العراق [٢٦].

ومثلما امتنعت الولايات المتحدة عن ممارسة نفوذها على إيران للكف عن إمداد المسلحين الأكراد،فإنها تهربت من تنفيذ وعودها بالمساهمة في إعادة اعمار شمال العراق،حيث أشار السفير الأمريكي أثناء مقابلته للرئيس عارف في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٦ إلى أن الطريقة الأفضل لتقديم مساعدة الولايات المتحدة في إعادة اعمار الشمال على المدى القصير هي تنفيذ برنامج الغذاء مقابل العمل وذلك بعودة السكان إلى قراهم،وإعادة بناء المساكن والمدارس والمستوصفات الصحية ويتم التسديد بالغذاء [٢٧].

لم يشهد الموقف الأمريكي تغييرا يذكر بعد عشرة أشهر بشأن إعادة اعمار الشمال،واستمر التهرب من تنفيذ الالتزامات.ففي مقابلة أخرى للسفير الأمريكي مع الرئيس عارف في السادس من نيسان عام ١٩٦٧ قدّم السفير مقترحات الحكومة الأمريكية للمساعدة في إعادة اعمار الشمال وتتمحور خطوطه الرئيسة في برنامج الغذاء مقابل العمل،وتقديم الخبرة في مجال تطوير

القرى،ومنح قروض لاستيراد المواد والمعدات.وتلك المقترحات محدودة في حجمها ونطاقها،فإذا استمر تحسن الوضع في الشمال وجرى تنظيم للاعمار،عندها ستتخذ الولايات المتحدة مزيد من الخطوات للتعاون [٢٨].

على صعيد آخر،استمرت الاتصالات الكردية–الأمريكية الجانبية في محاولة للضغط على الحكومة العراقية،ففي رسالة للزعيم الكردي مصطفى البارزاني إلى الرئيس جونسون طلب فيها من الولايات المتحدة استخدام نفوذها للحث على تسوية "نهائية وعادلة" للمشكلة الكردية في العراق، وتقديم مساعدة مادية للأكراد.وعلّقت الخارجية الأمريكية بأن سفيرها في بغداد حث مرارا،ولكن بتكتم، الحكومة العراقية على اتخاذ خطوات إضافية لتلبية "الطلبات الكردية المشروعة" في إطار السيادة العراقية،وان الولايات المتحدة تدعم برنامجا لتوريد فائض الأغذية الأمريكية للاجئين الأكراد منذ عام ١٩٦٤.ونظرا لحساسية الموقف،وعدم خضوع البارزاني عمليا للحكومة العراقية،قرر البيت الأبيض عدم الر د على الرسالة[٢٩].

استمر الوضع على ماهو عليه حتى تم تحريك ورقة الضغط الكردية مرة أخرى بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧. وفي حين تدفقت الأسلحة على حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة،اتبعت الولايات المتحدة سياسة التضييق على توريد الأسلحة للعراق.

**<u>سياسة الولايات المتحدة التسليحية تجاه العراق</u>**

فرضت الولايات المتحدة قيودا على تسليح الجيش العراقي كجزء من حالة الانحياز التام لإسرائيل من خلال تزويدها بالأسلحة الحديثة والمتطورة في حين

امتنعت عن تزويد الدول العربية بالأسلحة الدفاعية.وفي الأول من تموز عام ١٩٦٦ أصدرت الخارجية الأمريكية تعليمات عن السياسة التسليحية الأمريكية تجاه العراق،أجرت بموجبها تعديلات على التعليمات السابقة التي صدرت عام ١٩٦٣ بشأن بيع الأسلحة للعراق،وتضمنت التعليمات الجديدة:

١-تجنب بيع العراق أية معدات عسكرية ثقيلة وأسلحة متطورة بما في ذلك قنابل النابالم وغيرها من المواد الكيمياوية،والدبابات والطائرات الحربية،باستثناء المروحيات غير القتالية،والسفن الحربية التي تصنف بأنها أعلى من الزوارق.

٢-الموافقة على طلبات الحصول على كميات معقولة من الأسلحة الخفيفة حتى المدافع الرشاشة،وهذا لايحول دون النظر إلى طلبات الحصول على أعداد قليلة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والمدفعية التي لايزيد عيارها عن ١٠٥ ملم،كل حالة على حدة.

٣-الولايات المتحدة غير مستعدة لبيع كميات من مركبات النقل ومعدات الاتصال والمعدات الهندسية وغيرها من المعدات غير النارية.

٤-الاستمرار في برنامج منح المعونة للتدريب غير القتالي،ومنح مساعدات إضافية للتدريب إذا استدعت مصالح الولايات المتحدة ذلك.

٥-عدم الاعتراض على بريطانيا إذا قررت بيع معدات عسكرية للعراق بشرط عدم مخالفتها للسياسة التسليحية الأمريكية،وإذا دخل العراق في مفاوضات مع بريطانيا لشراء أسلحة فان الحكومة الأمريكية مستعدة للتعاون مع بريطانيا لمناقشة بنود التسليح التي لاتتعارض مع سياستها التسليحية.

٦-الموافقة على الاستمرار ببيع العراق قطع غيار وذخيرة الأسلحة الأمريكية التي مازالت تستخدم من الجيش العراقي.

٧-منح العراق تسهيلات في النقد الأجنبي والدفع النقدي فقط.

٨-التشاور المسبق مع الحكومتين التركية والإيرانية قبل إبرام أي اتفاق لبيع كميات كبيرة من الأسلحة للعراق .

٩-يتم إطلاع الحكومة العراقية بأسس هذه السياسة بعد إبلاغ الحكومتين الفرنسية والبريطانية(٣٠).

وهكذا يتضح مدى القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على توريد الأسلحة للعراق مقابل فتح مخازن أسلحتها لإسرائيل،والأنكى من ذلك فرض سياستها التسليحية على الدول الأخرى لمنعها من تزويد العراق بما يحتاجه من أسلحة.

زار وفد عسكري عراقي رفيع واشنطن في شهر كانون الثاني عام ١٩٦٧،وترأس الوفد نائب رئيس الأركان وأربعة من قواد الفرق.وتم استقبالهم من الرئيس جونسون بعد تقديم توصية لكونهم يتمتعون بنفوذ سياسي كبير في العراق (٣١).ويبدو إن الزيارة لم تثمر عن شئ جدي لتغيير سياسة واشنطن التسليحية تجاه العراق.وهذا الموقف الأمريكي السلبي لم يقتصر على الجانب السياسي والتسليحي فحسب،وإنما انسحب أيضا على الجانب الاقتصادي.

**موقف الولايات المتحدة من علاقة العراق مع شركات النفط الأجنبية،والتنمية الاقتصادية:**

يعتمد اقتصاد العراق بشكل أساس على استخراج وتصدير النفط،وكانت شركة نفط العراق IPC ،التي ضمت مجموعة من الشركات البريطانية والفرنسية والهولندية والأمريكية بأسهم مختلفة، تهيمن على عمليات الاستخراج والتصدير وتتلاعب بالاقتصاد العراقي بدوافع سياسية.لهذه الأسباب نشبت الكثير من الأزمات بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية،وكذلك الحال مع سوريا التي تمر عبر أراضيها أنابيب النفط المعد للتصدير .ووقفت الولايات المتحدة دائما إلى جانب شركة نفط العراق.

خول مجلس الوزراء العراقي، بعد أن تعمدت شركة نفط العراق تخفيض الإنتاج،رئيس الوزراء الطلب من الشركة زيادة إنتاج النفط إلى الكمية المقررة للعراق من منظمة أوبك.وفي تلك الفترة تفجرت الأزمة بين سوريا وشركة نفط العراق بعد أن طالبت سوريا بزيادة رسوم المرور عبر أراضيها وقامت بالحجز على موجودات الشركة في الأراضي السورية،ومنع تحميل الناقلات بالنفط في ميناء بانياس،ورد الشركة بإيقاف ضخ النفط العراقي. ومارست الحكومة العراقية ضغوطها على الشركة لاستئناف ضخ النفط وتقديم تنازلات إلى سوريا،لكن عارف كان ميالا لسياسة التهدئة والمفاوضات.ووقف العراق إلى جانب سوريا إذ صدر بيان مشترك عن زيارة الرئيس عارف للقاهرة واجتماعه بالرئيس عبد الناصر في شباط ١٩٦٧ أعرب عن تأييد الزعيمين للمطالب السورية.وكان العراق قد وجه إنذارا إلى شركة نفط العراق في الثالث والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٧ بضرورة استئناف ضخ النفط خلال أسبوع،واتهم الشركة بافتعال الأزمة مع سوريا لإجبار الحكومة العراقية على التنازل عن بعض حقوقها.وانتهت

الأزمة مع سوريا في آذار عام ١٩٦٧ عندما وافقت شركة النفط على زيادة رسوم المرور لسوريا [٣٢].

طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من سفيرها في بغداد مناقشة مشكلة شركة نفط العراق مع الرئيس عبد الرحمن عارف،وأعربت عن أملها باستخدام هيبته الشخصية لضمان إجراء تسوية بين الحكومة العراقية وشركة النفط،وان الخارجية طرحت الموضوع على شركة موبيل Mobile النفطية،المالكة لبعض أسهم شركة نفط العراق،ووافقت الشركة على أي إجراء يرى السفير أنه مناسب.وأوحت الخارجية بأن لايعطي السفير انطباعا للرئيس عارف بأن الشركة ستقبل تسوية مختلفة بشكل كبير عن الاتفاقات السابقة،وضرورة تنبيه الرئيس إلى أهمية شركة نفط العراق في استيعاب احتياجات السوق العراقية[٣٣].

يبدو أن الرئيس عارف كان مستاء إلى حد كبير من الشركات النفطية الأجنبية،فذكر للسفير أن هناك قوى تلحق الضرر بالعراق ومنها الشركات النفطية التي تتجاهل ظروف العراق وتفسح المجال بتصرفاتها للقوى المؤذية الأخرى لتدمير البلاد.وأعرب عارف عن قناعته بأن شركات النفط مهتمة فقط بزيادة أرباحها،وهناك شئ آخر أكبر وراء مواقفها السلبية وهو الدافع السياسي[٣٤].

على صعيد اقتصادي آخر،تميزت علاقات الولايات المتحدة مع العراق اقتصاديا بأنها كانت ضعيفة،وطرح العراق في معظم لقاءات مسؤوليه مع المسؤولين الأمريكيين ضرورة بذل الولايات المتحدة لجهد أكبر في الدخول للسوق العراقية،ولكن بدون الوصول إلى أية نتيجة عملية.ويبدو أنه كان وراء الموقف

الأمريكي أهدافا سياسية للضغط على الحكومة العراقية للحصول منها على أكبر قدر ممكن من التنازلات السياسية،والحد من علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي.

وفي مقابلة للرئيس عارف مع السفير الأمريكي،استعرض الجانبان طرق تعاون الولايات المتحدة في تنمية العراق،إذ ذكر السفير أن بلاده تشجع الشركات الأمريكيـة ذات السـمعة الحسـنة للسـعي إلـى إبـرام عقـود والـدخول فـي مشـاريع مشتركة مثل استخراج الكبريت[٣٥]،وتجميع السيارات،وتصنيع الإطارات،لكنه تعلل بغياب تشريع لضمان الاستثمار [٣٦].وقدّم الرئيس عارف مقترحات بشأن مساعدة الولايات المتحدة في إنشاء سدي الفرات وأسكي موصل،اللذين سيسهمان في حالة إقامتهما في حل أزمة النقص في الغذاء العالمي.ولم يكن رد السفير الأمريكي مشجعا،إذ ذكر أن بلاده غير مهتمة بسد الفرات لأهميته الضئيلة،أما سد أسكي موصل فاقترح إقامة تكتل شركات لإنشائه ومناقشة طلبات المساهمين وتأمين ضمان تشريعي لهم.وأشار السفير إلى اهتمام الحكومة الأمريكية بالتنمية الزراعية في العراق،لاسيما حاجة القوى البشرية إلى التدريب التقني [٣٧].

أعاد العراق طلب المساعدة الأمريكية للتنمية على لسان الرئيس عارف أثنـاء مقابلتـه للسـفير الأمريكي،وذكـر أن اسـتمرار التنميـة يسـتلزم المزيـد مـن المساعدات الأمريكية لتحقيق هذا الهدف،لاسيما أن العراق بحاجة إلى اعتماد الخبرة العلمية والتقنية الأمريكية،ويأمل باستجابة الولايات المتحدة لاحتياجات العراق وبالتالي مساعدته في هزيمة قوى التطرف والشيوعية التي تحاول خلق الفوضى في العراق.وكان رد السفير مراوغا إذ ذكر أن الاهتمام الرئيس لحكومته فـي العـراق هـو خلـق الاسـتقرار والتنميـة الاقتصـادية والإصـلاح الاجتمـاعي

والرخـاء،وان الوسـائل المتاحـة لتقديم مسـاعدة الحكومـة الأمريكيـة المباشرة للعراق محدودة،وان فرصة الشركات الأمريكية الخاصة هي أكبر ،وحكومته تشجعهم على العمل هنا،وان هناك العديد من الشركات الأمريكية مهتمة باستثمار رؤوس أموالها وخبرتهـا فـي مشـاريع مشـتركة بـالعراق لكنهـا متـرددة لعـدم وجـود تشـريع يضـمن الاستثمار يشعرها بالأمان في استثمار رؤوس أموالها [٣٨].

وهكذا استخدمت الولايات المتحدة سياسة اللف والدوران لحرمان العراق من الإفادة من الخبرة والاستثمار الأمريكي،مثلما استخدمت الأسلوب ذاته في إخفاء انحيازها التام لإسرائيل على حساب المصالح العراقية.

**تأثيرات الصراع العربي–الصهيوني على العلاقات العراقية–الأمريكية:**

مثلّت القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل نقطة محورية في السياسة العراقية،وبالذات في العلاقة مع الولايات المتحدة.وكان انحياز الولايات المتحدة لإسـرائيل واضـحا مـن خـلال الـدعم السياسـي فـي المحافـل الدوليـة، والإعلامـي والاقتصادي والتسليحي.وطرح المسؤولون العراقيون هذه القضية مرات عديدة،فقد نبه وزير الخارجية العراقي عدنان الباجه جي أثناء اجتماعه مع وزير الخارجية الأمريكـي فـي نيويـورك فـي الثـامن مـن تشـرين الأول عـام ١٩٦٦ أن مبيعـات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل تظهر أن الولايات المتحدة منحازة لإسرائيل،وبالمقابل أدى تخفـيض المسـاهمة الأمريكيـة فـي منظمـة الأونـروا إلـى اسـتياء اللاجئـين الفلسطينيين، الذين لاحظوا عدم وجود محاولة حقيقية للنظر في مطالبهم [٣٩].

ومـع التطـورات المتسـارعة التـي شـهدتها منطقـة الشـرق الأوسـط قبيـل العـدوان الإسـرائيلي فـي الخـامس مـن حزيـران عـام ١٩٦٧،والمتمثلـة بـإغلاق

الحكومـة المصـرية لخليج العقبـة أمـام السـفن الإسـرائيلية والمطالبـة بسـحب قـوات الطـوارئ الدوليـة مـن سيناء،سـعت الحكومـة العراقيـة إلـى محاولـة احتـواء الموقـف وتفادي العدوان،لكن الإدارة الأمريكيـة مارسـت سياسـة الخـداع لإيهـام العراق بأنهـا ضـغطت علـى إسـرائيل حتـى لاتبـدأ بالعمليـات العسـكرية،وكانت بالحقيقـة تمهـد الأجواء لتوجيه ضربة قاصمة للعرب.

عقد وزير الخارجيـة العراقـي لقاءات منفصـلة مـع مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمريكيـة روسـتو، ووزيـر الخارجيـة راسـك Rusk فـي الأول مـن حزيـران عـام ١٩٦٧ لعـرض وجهـة النظـر العربيـة حـول الأزمـة المصـرية–الإسـرائيلية،وأرجع الجانب الأمريكي أسباب الأزمة إلى الطلب المصري بسحب القوات الدولية من سيناء وبالتالي انتهاك حرية الملاحة في البحار التي تدافع عنها الولايات المتحدة فـي جميـع أنحـاء العـالم،والتزام الولايـات المتحـدة بالاسـتقلال السياسـي والسـلامة الإقليميـة لـدول الشـرق الأوسط.وأشـار مسـاعد وزيـر الخارجيـة إلـى تنظـيم حريـة المرور عبر مضائق تيران بالترتيبات التي تم التوصل إليها عام ١٩٥٧،وبموجبها انسحبت إسرائيل من سيناء.ونقل الجانب الأمريكي تصريحات السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة التي هدّد فيها بأن بلاده ستعد أي انتهاك لهذا المبدأ من خلال القوة المسلحة عملا عدائيا يستوجب الرد بموجب المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة.وادعى روستو أن بلاده مارست أقصى الضغوط الدبلوماسية لكـبح جمـاح إسـرائيل مـن توجيـه ضـربة عسـكرية ردا علـى إغـلاق مضـائق تيران،وأضاف أن الوقت لم ينفذ ويمكن إجراء ترتيبات لتسوية سلمية،وبخاصـة أن عبد الناصر لم يستخدم القوة العسكرية لفرض قرار إغلاق المضيق [٤٠].

رد الباجه جي على الادعاءات الأمريكية بأن الترتيبات التي قامت بها الحكومة الأمريكية عام ١٩٥٧ لاتلزم الحكومة المصرية،وان مصر ببساطة أعادت الوضع إلى ماكان عليه قبل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦،وأن التحرك المصري لم يكن فعلا هجوميا،وتساءل إذا ماكانت الرغبة في ضمان حرية المرور عبر مضائق تيران تستند إلى مبادئ قانونية.وذكر الباجه جي أن الحكومة السورية أبلغته باقتراحها الذي وافق عليه عبد الناصر والمتضمن توقف الحكومة المصرية عن تفتيش وحجز السفن في المضائق خلال أسبوعين بشرط أن لاترفع أية سفينة العلم الإسرائيلي،ولا تتجه ناقلات النفط إلى ايلات،وانه يعتقد أن العرض المقترح معقول لتخفيف الأزمة.وذكر الباجه جي أن الدول العربية كررت في أحيان كثيرة أنها لن تقوم بأي عمل هجومي ضد إسرائيل،وأن غلق المضيق لايعد عملا هجوميا،ويمكن تجنب الحرب إذا أجبرت إسرائيل على الامتناع عن شن الحرب لفتح المضيق.وأكد روستو أن الطريقة الوحيدة هي اتفاق الجميع على الامتناع عن شن الحرب خلال فترة التهدئة،وتحديدا مصر إذا تعهدت بعدم استخدام القوة لغلق المضيق،ويترك الوضع على ما كان عليه سابقا لحين التوصل إلى اتفاق،أو إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية [٤١].

قدّمت الخارجية الأمريكية مذكرة إلى الرئيس جونسون طلبت فيها ضرورة مقابلة الرئيس لوزير الخارجية العراقي، الذي عاد للتو من القاهرة[٤٢]،والذي وصفته المذكرة بأنه رجل مسؤول ويمكن أن يكون أحد أفضل القنوات الأمريكية للعراق،وان استقبال الرئيس جونسون لرجل دولة عربية بهذا الوزن سيساعد على موازنة رد الفعل العربي على زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي لواشنطن

(٤٣).وأوضحت المذكرة أن اللقاء ربما سيترك انطباعا "بالإرادة الطيبة" للرئيس الأمريكي للعرب الذين يرون أن واشنطن منحازة تماما لإسرائيل.وقد جرت المقابلة فعلا في الأول من حزيران،وأوصت الخارجية الأمريكية سفارتها في بغداد بعدم الدعاية للقاء أو الإعلان عنه (٤٤)، ويؤكد الباجه جي أسلوب الخديعة الذي استخدمته الولايات المتحدة ،إذ خاطبه جونسون بالقول «**أؤكد لك أننا حذرنا إسرائيل بأنها إذا قامت بأي عمل عسكري استفزازي فسوف نقف ضدها، وفي نفس الوقت إذا أنتم (العرب) بدأتم بالحرب أو قمتم بأي عمل عسكري فسوف يكون موقفنا معاديا ضدكم**»(٤٥).

وهكذا مارست الولايات المتحدة سياسة خداع متعمدة ضد العرب عبر التعهد لهم،من خلال اللقاءات مع وزير الخارجية العراقي،بأن لاتبدأ إسرائيل بالعدوان،وحصلوا بالمقابل على وعد من الباجه جي بعدم بدأ مصر وسوريا للقتال،لكن الذي حدث أن إسرائيل أكملت استعداداتها العسكرية وشنت عدوانها في الخامس من حزيران،في حين لم يتخذ العرب الاستعدادات الضرورية بسبب اعتمادهم على الوعود الأمريكية (٤٦).

عندما بدأت إسرائيل بعدوانها في الخامس من حزيران،أسهمت القوات العراقية بواجبها في جبهات القتال،وأذاع راديو بغداد البيان رقم ٢ في يوم العدوان أعلن فيه أن العراق في حالة حرب مع إسرائيل وان كل دولة تساعدها أو تؤيدها تعد قائمة بعدوان على العراق.واتخذت الحكومة العراقية قرارا في اليوم التالي بإيقاف ضخ النفط العراقي بسبب المساندة الأمريكية والبريطانية للعدوان الإسرائيلي.وقرر الاتحاد العام لنقابات العمال مقاطعة البواخر وناقلات النفط

والطائرات الأمريكية والبريطانية اعتبارا من السادس من حزيران.وشهدت البلاد مظاهرات حاشدة،وأحرق المتظاهرون في منطقة الوزيرية ببغداد المركز الثقافي الأمريكي والمعهد البريطاني.ودعت إذاعة بغداد العرب لضرب المصالح الأمريكية بالمنطقة،وقررت الحكومة في الرابع عشر من حزيران إغلاق جميع المؤسسات الأمريكية والبريطانية والألمانية الغربية،ووقف الاستيراد منها،وسحب الأرصدة المالية من مصارفها (٤٧).

استدعى وكيل وزارة الخارجية العراقية نوري جميل القائم بالأعمال الأمريكي ببغداد دونكان Duncan ليلة السابع من حزيران وأبلغه قرار الحكومة العراقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب مساندتهما للعدوان الإسرائيلي.وطالب القائم بالأعمال الأمريكي التعويض عن الأضرار التي أصابت المنشآت الأمريكية في العراق.وغادرت قافلة تحمل موظفي السفارة في اليوم نفسه باتجاه إيران،وتعهدت الحكومة العراقية بحمايتها حتى الحدود (٤٨).

قدّمت السفارة الأمريكية في بغداد تقييما للأوضاع في العراق بعد ثلاثة أيام من العدوان ادعت فيه أن النظام العراقي دخل الأزمة على مضض،وأن المعتدلين الذين هم في مركز السلطة قد اضطروا للدخول بشكل أعمق بالأحداث وقدّموا تنازلات لبعض المتطرفين باسم الوحدة الوطنية مثل إطلاق سراح المتآمرين"سيئوا السمعة"(المقصود عارف عبد الرزاق ورفاقه).وذكرت السفارة في تقييمها أن الموقف العراقي يتصلب رسميا وشعبيا ويعكس خيبة الأمل من الولايات المتحدة التي يؤمنون بمشاركتها العسكرية وطغيان قلقها حيال إسرائيل

فـي تصـريحات مسؤوليها داخـل الأمـم المتحـدة وخارجها،واعتقـادهم بـأن الولايـات المتحـدة تتجنـب الاعتـراف ببـدء إسـرائيل للعـدوان وتكـرار الإشـارة إلـى المصـالح الإسرائيلية في خليج العقبة (٤٩).

أما على الصعيد الداخلي،فأخذت الحكومة الأمريكية تعاني من صعوبات فـي مصـادر معلوماتهـا بعد قطـع العلاقات الدبلوماسية،واضـطرت للاعتمـاد علـى مصـادر "أخرى".وأوضـحت السفارة فـي تقييمهـا أن السياسـة الداخليـة للعراق تـدار مـن وراء الكـواليس،إذ أطلـق سـراح "المتـآمرين" مثـل عـارف عبـد الـرزاق وصـبحي عبـد الحميد،وبـدأت الصـحافة بانتقـاد العناصـر المحافظـة لعـدم مسـاهمتها فـي القضية القومية،والتصريحات التي أدلى بها المرجع الشيعي محسن الحكيم لدعم القضية بعد فترة صمت طويلة ربما جاءت بدافع الخوف إذا لم يفعل.واستنتجت السفارة بأن الحذر الذي يبديه الرئيس عارف ومعظم وزرائه لم يرض المتطرفين كون الوضـع العسكري أصبح أكثر خطورة،وإذا فشلت جهود الأمم المتحدة في التهدئة قريبا،فان انفجار الأوضاع في العراق يصبح احتمالا قائما.وأشارت السفارة إلى موجة العداء الشعبي العارم لكل ما هو أمريكي،فعلى سبيل المثال خاطبت طالبـة فـي جامعـة بغداد أستاذا أمريكيا بأنـه محظوظ لقدرتـه علـى المغادرة،"لأننـا سنقتلكم جميعا".وأشارت المذكرة إلى حالة الصدمة التي يعاني منها العراق بسبب التقدم العسكري الإسرائيلي،ومع ذلك فإنهم مازالوا قادرين على تقبل مفهوم الحل الوسط،وكلما طـال أمـد الأزمـة سـاء الوضـع الداخلي علـى نطـاق الأمـن العـام أو استمرار القوى المعتدلة،وإذا لم تتحقق التسوية فان العراق مع دول عربية أخرى بـدأوا بقبـول واقـع الهزيمـة والاسـتعداد لحـرب طويلـة آملـين بالإمـدادات السـوفيتية

(٥٠)، والمزايا الإستراتيجية العربية المتمثلة بالمساحة الكبيرة لبلدانهم والتوزيع غير المكتظ للسكان (٥١).

تـرك الموقـف الأمريكـي المسـاند لإسـرائيل مـرارة لـدى العـرب بشـكل عـام،والعراق بشـكل خاص،ونقل وزيـر الخارجيـة العراقـي شـعور المرارة هذا إلـى السفير سترونغ لدى لقائه معه في نيويورك في التاسع والعشرين من حزيران،وذكر أن العرب ضللوا بما كانوا يتوقعوه من الولايات المتحدة،أو إنهم خدعوا أنفسهم،إذ قارنوا التدخل الأمريكي الفوري أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وعدم السماح لإسرائيل بالحصول على أية مكاسب إقليمية،بينما لم تفعل الولايات المتحدة الشئ نفسه هذه المرة وأظهرت التجاهل التام للعرب ولم تنظر لمشاعرهم،بينما موقفها قريب جدا لإسرائيل.وشدّد الباجه جي بأنه في الوقت الذي ستدرك فيه الولايات المتحدة أن مصالحها تقتضي تحقيق توازن أفضل عندها فقط يمكن تحسين العلاقات (٥٢).

وزيادة في الضغط على الحكومة العراقية تم اللجوء مرة أخرى لتحريك الورقة الكردية،وذكر تقرير استخباري أمريكي أن جولة جديدة من القتال ستحدث في الشمال،مهد لها باشتباكات متفرقة بين فصيل البارزاني ووحدات صغيرة من الجيش العراقي (٥٣)،وأرجع ذلك إلى عوامل داخلية وخارجية.وتتمثل العوامل الداخلية،برأي كاتب التقرير ،بتعثر الوعود الحكومية بالسلام،والعبء المالي الناتج عن إيقاف تصدير النفط خلال الحرب مع إسرائيل،وشلل خطط الحكومة العراقية لإعادة إعمار واسعة في الشمال حسب ما نص عليه بيان السلام،وريبة الأكراد بطاهر يحيى رئيس الوزراء الجديد الذي شكل حكومته في العاشر من تموز عام

١٩٦٧ إذ يشعرون بأنه كذب عليهم سابقا،والأمر الذي أثار غضبهم أكثر هو تعيينه لوزير كردي واحد مقرب من الزعيم الكردي المنافس جلال الطالباني.ووفرت الهزيمة العربية في الخامس من حزيران فرصة ذهبية للمسلحين الأكراد لاستئناف القتال والحصول على أوراق ضغط سياسية بمواجهة الحكومة والفصائل المنافسة(٥٤).

أما العوامل الخارجية فحدّدها التقرير بالدعم الإسرائيلي والإيراني،إذ ورد أن وكيلا إسرائيليا زار الزعيم الكردي مصطفى البارزاني قبل حرب حزيران للطلب من الأكراد القيام بأعمال عسكرية محدودة لحجز الجيش العراقي ومنعه من المشاركة في الحرب،لكنه لم ينجح.واستأنفت إسرائيل إمدادات الأسلحة للأكراد قبل شهر تقريبا من حرب حزيران،وقدّمت قبلها مساعدات إغاثة محدودة.وذكر التقرير أن إسرائيل قد تكون الآن تحرض الأكراد في سوريا والعراق لاستمرار الضغط على العرب.أما الدعم الإيراني فهو مؤيد قوي للتمرد الكردي،وزاد هذا التأييد بعد حرب حزيران نتيجة للتصريحات العراقية "المتطرفة" خلال الحرب،وتعيين طاهر يحيى الذي يعتبره الإيرانيون مؤيدا لعبد الناصر ومعاديا لهم.وتعتقد إيران بأن النظام العراقي في موقف حرج،وان مساعدتها للأكراد ربما تؤدي لإسقاط النظام الحالي والمجئ بنظام أكثر تعاطفا مع إيران.وخلص التقرير في القول أن تجدد القتال في الشمال سيكون عاملا إضافيا لزعزعة الوضع الهش في العراق،وقال إن المشاركة الإسرائيلية والإيرانية أصبحت معروفة وان الدعاية العربية المتطرفة تتهم الولايات المتحدة بالتحريض على تلك المؤامرة (٥٥).

أما على صعيد إعادة العلاقات العراقية الأمريكية المقطوعة فقد جرت محاولة في أواخر عهد عبد الرحمن عارف عن طريق السفارة البلجيكية ببغداد،وأبدت الخارجية الأمريكية استعدادها لإعادة العلاقات مقابل موافقة الحكومة العراقية على دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالقنصلية الأمريكية في البصرة والسفارة ببغداد،والسماح للولايات المتحدة بحرية الوصول إلى ممتلكاتها في العراق،وإلغاء المقاطعة العراقية على السلع والخدمات الأمريكية،ورفع الحظر عن تحليق الطائرات الأمريكية في الأجواء العراقية.وأبدت بلجيكا تحفظها على المطالب الأمريكية المتشددة،لاسيما مايتعلق بإلغاء المقاطعة تماما لأنها ستكون بالتأكيد غير مقبولة من العراقيين [٥٦].

يبدو أن الوقت لم يسعف الجانبين،ففي السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ تمت الإطاحة بنظام حكم عارف،وذكر تقرير أمريكي أولي أن انقلابا غير دموي حدث في العراق وتولى مجلس قيادة الثورة السلطة بقيادة اللواء المتقاعد احمد حسن البكر،وإحالة الرئيس عارف على التقاعد وترحيله إلى بريطانيا للانضمام لعائلته.وجاءت القراءة الأولية لمجموعة الاستخبارات الأمريكية أن مجموعة الحكم الجديدة من البعثيين وسيكون التعامل معهم أصعب من أسلافهم،وسيكون اتجاههم أقرب إلى حركة فتح والسوريين والسوفيت،والقضية الأهم ماهو التأثير على الملك حسين،فوجود ما يقرب من خمس وعشرون ألف جندي عراقي في الأردن سيجعل الحياة صعبة للملك[٥٧]. وفي تقرير لاحق بعد عدة أيام،رأى مجلس الأمن القومي أن التعامل مع الحكومة الجديدة سيكون أصعب من التعامل مع نظام عارف،ولكن الأمر من وجهة النظر الأمريكية أقل

مدعاة للقلق لأن الحكم الجديد يقوده جناح معارض لسوريا،ولا توجد دلائل على أن سياسة العراق الخارجية ستكون أكثر تطرفا،ولا يبدو في الأفق حلا قريبا للمشكلة الكردية فيجعل القوات العراقية حرة في تهديد إسرائيل [٥٨].

**الخلاصة**

امتازت الفترة التي حكم فيها الرئيس عبد الرحمن عارف العراق بأنها كانت شديدة الحساسية لعوامل داخلية وخارجية،فالجبهة الداخلية لم تكن موحدّة مع وجود تيارات سياسية وفكرية متعددة أبرزها البعثيون والناصريون والشيوعيون والجماعات الدينية الأخرى والكتل العسكرية المختلفة،كما كان للحركة الكردية المسلحة أثر مهم في إضعاف الجبهة الداخلية.وكانت الولايات المتحدة مدركة لكل هذه الصعوبات لكنها لم تحاول التدخل البناء على الرغم من إشادتها بالسياسة المعتدلة للرئيس عارف،بل أدت دورا سلبيا من خلال الدعم غير المعلن للحركة الكردية،وتحريض إيران–أو على الأقل التغاضي عن دورها التخريبي في العراق،ووضع القيود على تسليح الجيش العراقي حتى تضمن التفوق العسكري لحليفتها إسرائيل.ولم يكن هم السياسة الخارجية في العراق سوى محاولة التحريض على العناصر القومية،ودق إسفين في علاقة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة،وملاحقة ما أسمته بالمد الشيوعي والسوفيتي في العراق.

ولم تكن سياسة واشنطن الاقتصادية تجاه العراق بأفضل من توجهاتها السياسية،إذ تهربت من أي التزام بمساندة العراق اقتصاديا،وأدت دورا تخريبيا في

تحريض شركات النفط الأجنبية المنضوية في شركة نفط العراق على توجيه الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط بما يخدم أهداف الدول الغربية.

وكان أخطر ما فعلته واشنطن هو دعمها اللامحدود لإسرائيل سياسيا وعسكريا،ودورها المخادع الذي أدته أثناء أزمة المضائق مما ساعد على هزيمة الجيوش العربية في حرب الخامس من حزيران،الأمر الذي أثار غضب الشعب العربي ضد حكوماته ودفعه إلى تغييرها،إذ شهد عامي ١٩٦٨-١٩٦٩ العديد من الانقلابات العسكرية.ودفع نظام عبد الرحمن عارف الثمن عام ١٩٦٨على خلفية هزيمة حزيران.

**هوامش البحث**

[١] – جعفر عباس حميدي،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨،ج٩ ١٧ نيسان ١٩٦٦–١٠ مايس ١٩٦٧،منشورات بيت الحكمة،بغداد، ٢٠٠٤، ص ٥.

[٢] – عمار خالد رمضان، الصراع على السلطة في العراق الجمهوري ١٩٦٣–١٩٦٨،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب–جامعة البصرة،٢٠٠٢،ص ١٧٧–١٨٧.

[٣] – استمرت وزارة عبد الرحمن البزاز الثانية من ١٨ نيسان ١٩٦٦ لغاية ١٦آب ١٩٦٦ وتولى فيها البزاز أضاف إلى رئاسة الوزراء وزارة الداخلية،في حين شغل عدنان الباجه جي حقيبة الخارجية،وشاكر محمود شكري وزارة الدفاع. "تاريخ الوزارات العراقية"،ج٩،ص ٢٠–٢١.

[4]-Foreign Relations of The United States ,1964-1968, Vol.XX1, United States Government Printing, Washington,2000.No.180, Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Call on President Aref, Baghdad, May 17, 1966.

وسنشير لهذه المجموعة الوثائقية فيما بعد بالرمز .F.R.U.S

5-Ibid.

[٦] – شهد العراق محاولة انقلابية قادها عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية السابق ونائب رئيس الجمهورية السابق مع عدد من الضباط الناصريين،واستغلت عطلتي الجمعة والمولد النبوي لتنفيذ المحاولة حيث كان

الكثيـر مـن الضـباط والجنـود متمتعـين بالإجازة.وتلخصـت خطـة الانقـلاب بالسيطرة علـى القاعدة الجويـة فـي الموصـل ثم التعـاون مـع القواعد الجويـة الأخـرى فـي كركـوك والحبانية،ومعسـكر الـدروع فـي التـاجي والسـيطرة علـى الإذاعة.وتمكن الانقلابيون من قصف مواقع عدة في بغداد منها دار الإذاعة والسيطرة علـى معسكر التاجي.وكان أبرز المشاركين في المحاولـة الانقلابيـة إلى جانب عارف عبد الرزاق،صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان.

عمار خالد رمضان،المصدر السابق، ص ٢٠١-٢٠٥.

وقد فشلت المحاولـة الانقلابيـة في تحقيق أهدافها،وأعلن عارف في بيان لـه عبر إذاعة بغداد مساء يوم الثلاثين من حزيران القضاء علـى تلك المحاولـة،وان الأمن نستتب في البلاد.وفي اليوم التالي وجه بيان آخر عبر الإذاعة والتلفزيون ربط فيه بـين حـل قضـية شـمال العـراق وبـين المحاولـة الانقلابيـة،التي عـدّها فتنـة تـم إحباطها.

"خطـب السـيد رئـيس الجمهوريـة الفريـق عبـد الـرحمن محمـد عـارف"،دار الجمهورية،بغداد،د.ت،ص ٥-٩.

[7-] F.R.U.S.,No.182. Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, July 2, 1966.

[8-] Ibid.

[٩] – وجهـت الكثيـر مـن الانتقـادات لحكومـة البزاز،لاسـيما مـن العناصـر القوميـة،واتهم البزاز بالعمالـة للشركات النفطيـة الأجنبيـة،والتراجع عن قرارات

التأميم والإصلاح الزراعي،ومحاولة إعادة القوى الرجعية للحكم.وفي الوقت ذاته وقف العسكريون ضده لمحاولته الحد من نفوذهم،في حين اتهمت بعض الصحف العربية المحافظة الضباط الناصريين في الجيش العراقي بممارسة الضغوط على البزاز لإجباره على تقديم استقالته.

"تاريخ الوزارات العراقية"،ج٩،ص ١٣٦-١٤٢.

استدعى عبد الرحمن عارف البزاز إلى مكتبه وأفهمه برغبته في إجراء تغيير وزاري،فقدّم البزاز مرغما استقالة حكومته في السادس من آب،

سيف الدين الدوري،عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،٢٠٠٦،ص ١٣٠-١٣١.

[١٠] – استمرت وزارة ناجي طالب بين ٩ آب ١٩٦٦ وحتى ٣ مايس ١٩٦٧،وأبرز الشخصيات التي ضمتها رجب عبد المجيد للداخلية، وعدنان الباجه جي للخارجية،واللواء شاكر محمود شكري للدفاع،علاوة على ثلاثة وزراء من الأكراد هم عبد الله النقشبندي للمالية، ومصلح النقشبندي للعدل، وأحمد كمال قادر لوزارة الدولة لاعمار الشمال.وقد رحبت الصحف العربية الثورية بالحكومة الجديدة باعتبار ناجي طالب من الضباط القوميين الثوريين.وأبرز ماتضمنه المنهاج الوزاري هو الحفاظ على مبادئ ثورة ١٤ تموز ،وتحقيق الوحدة الوطنية،والالتزام ببيان التاسع والعشرين من حزيران لحل المشكلة الكردية وإعادة اعمار الشمال،وتنظيم الاتحاد الاشتراكي،وتقوية الجيش،والسعي لتحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة،ونصرة القضايا

العربيــة،وبناء علاقــات خارجيــة ســليمة،وتعزيز العلاقــة مــع الاتحــاد السوفيتي،ودعم شركة النفط الوطنية،وتوفير الخدمات.

للاطلاع على تشكيل الوزارة ونص المنهاج الوزاري،يراجع:

"تاريخ الوزارات العراقية"،ج٩،ص ١٤٢-١٥٧.

[١١] – كان البزاز قد زار موسكو في أواخر تموز وصرح لإحدى الصحف بأن العراق سيتلقى كمية من الأسلحة السوفيتية الخفيفة والثقيلة.وأكد البيان المشترك الذي صدر عن الزيارة عن رغبة البلدين بتقوية الروابط بينهما،وتوسيع التبادل التجاري،وانتقدا العدوان الأمريكي على فيتنام.

"تاريخ الوزارات العراقية"،ج٩،ص ١٣٠-١٣٢.

12- F.R.U.S.,No.183. Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Talk with New Prime Minister, Baghdad, August 19, 1966.

13- F.R.U.S.,No.186. Draft Message From President Johnson to President Aref, Washington, undated..

14 -F.R.U.S.,No.187.Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Call on President Aref, Baghdad, November 30, 1966.

15 - F.R.U.S.,No.188. Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson,

Subject: Gift and Message from Iraq's President, Washington, January 21, 1967..

[١٦]-. زار الرئيس عارف طهران لمدة ستة أيام وكانت أول زيارة لرئيس عراقي إلى إيران،وصدر في نهاية الزيارة بيان مشترك أشار إلى اتفاق زعيمي البلدين على أن بناء علاقات جوار حسنة بين بلديهما سيعزز الأمن والسلام في الشرق الأوسط.وذكر البيان أيضا أن الطرفين ناقشا القضية الفلسطينية التي لاتهم العرب فقط بل جميع الشعوب الإسلامية لأن لها تأثير مباشر على أمن واستقرار المنطقة،كما أكدا على عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لكليهما وتعزيز التعاون.

Mahboob Alam,Iraqi foreign policy since Revolution, Second Edition. Mohan Garden, New Delhi,1995,PP.69-70.

[17]- F.R.U.S.,No.190 Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq, Washington, April 5, 1967.

[١٨]- كان انتخاب عبد الرحمن عارف لمدة انتقالية أمدها سنة واحدة اعتبارا من ١٧ نيسان ١٩٦٦،ولقرب انتهاء المدة عقد مجلسا الوزراء والدفاع الوطني جلسة مشتركة في ٣ نيسان ١٩٦٧ تقرر فيها إلغاء تحديد الانتخاب بسنة واحدة واستمرار رئاسة عارف.

"تاريخ الوزارات العراقية"،ج٩،ص ٣٠٦-٣٠٧.

[19] - F.R.U.S.,No.191.Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Call on President Aref, Baghdad, April 8, 1967.

[20] - F.R.U.S.,No.185. Memorandum From the Country Director for Israel and Arab-Israel Affairs (Atherton) to the Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs (Hare), Subject: IRG Meeting November 2, 1966: Communist Presence in Iraq, Jordan and Lebanon, Washington, November 1, 1966.

[21] - F.R.U.S.,No.180.Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Call on President Aref, Baghdad, May 17, 1966.

[٢٢] - من أهم فقرات البيان التأكيد على الاعتراف بالقومية الكردية،وتجسيد هذا الاعتراف في قانون المحافظات المنوي تشريعه عن طريق إقرار اللامركزية الإدارية،واعتراف الحكومة باللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المناطق ذات الغالبية الكردية،وعزم الحكومة على إجراء الانتخابات النيابية حسب الدستور وتمثيل الأكراد في مجلس النواب وفقا لعددهم،ومشاركة الأكراد في الوظائف العامة،والبعثات الدراسية والزمالات خارج البلاد،والتركيز على العنصر الكردي في إشغال الوظائف المحلية في المناطق الكردية،والسماح للأكراد بتأسيس الأحزاب السياسية والصحف عند إعادة الحياة البرلمانية،وإصدار عفو عام عن المشاركين بأحداث العنف وإعادة العمال والموظفين المفصولين بعد انتهاء أعمال العنف،والتحاق منتسبي القوات المسلحة من الأكراد بوحداتهم خلال شهرين حتى يمنحوا

العفو،وصرف الأموال التي كانت تنفق على الحركات العسكرية في اعمار الشـمال وتعـويض المتضـررين،وإعادة تـوطين الأكـراد الـذين هجـروا مـن مناطقهم.

يمكن الاطلاع على نص البيان في المرجع الآتي:

مجيد خدوري،العراق الجمهوري،الدار المتحدة للنشر،بيروت،١٩٧٤،ص ٣٦٢-٣٦٥.

[23] - F.R.U.S.,No.182. Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, July 2, 1966.

[24] - F.R.U.S.,No.183. Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Talk with New Prime Minister, Baghdad, August 19, 1966.

[25]-Ibid.

[26] - F.R.U.S.,No.184. Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq, Subject: Secretary's meeting with Pachachi October 5 Washington, October 8, 1966.

[27] - F.R.U.S.,No.187.Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Call on President Aref, Baghdad, November 30, 1966..

[28]- F.R.U.S.,No.191.Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Call on President Aref, Baghdad, April 8, 1967.

[29] - F.R.U.S.,No.189. Memorandum From the Executive Secretary of the Department of State (Read) to the President's Special Assistant (Rostow), Subject: Letter from Kurdish Insurgent Leader Barzani to the President, Washington, February 16, 1967.

[30] - F.R.U.S.,No.181. Circular Airgram From the Department of State to the Embassy in Iraq, Subject U.S. Arms Policy for Iraq, Washington, July 1, 1966.

[31] - F.R.U.S.,No.188. Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Subject: Gift and Message from Iraq's President, Washington, January 21, 1967.

[٣٢] – للتفصيل عن الأزمة النفطية،يراجع:

"تاريخ الوزارات العراقية"،ج٩،ص ٢٦٠– ٢٨٥؛ Alam, O.p.Cit.،P.54.

[33] - F.R.U.S.,No.190 Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq, Washington, April 5, 1967.

[34] - F.R.U.S.,No.191. Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Call on President Aref, Baghdad, April 8, 1967.

[٣٥] – ذكر السيد قيس عبد الرحمن عارف أن وزير الخزانة الأمريكية الأسبق هندرسون زار العراق في ٢١ كانون ثاني ١٩٦٨ حاملا رسالة توصية من عبد الناصر يوصي بها منح هندرسون عقوداً نفطية وكبريتية، لكونه من المؤيدين للقضايا العربية، ورفض الرئيس عارف إعطائه امتيازات مختلفة عن العقود السائدة التي تقدمها الدولة،فأثار هذا الموقف هندرسون وبدأ بخلق المشاكل للرئيس العراقي.

"جريدة الراية"،الدوحة،٢٢/ ١١/ ٢٠٠٨

[٣٦] – كانت وزارة عبد الرحمن البزاز قد بحثت في نيسان عام ١٩٦٦ لائحة ضمان رؤوس الأموال الأمريكية،وتشكلت لجنة وزارية لدراستها لتشجيع دخول الاستثمار الأمريكي في السوق العراقية،لكن تلك اللائحة لم تقر.
"تاريخ الوزارات العراقية"،ج٩،ص ٣١١.

[37] - F.R.U.S.,No.187.Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Call on President Aref, Baghdad, November 30, 1966..

[38] - F.R.U.S.,No.191. Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Call on President Aref, Baghdad, April 8, 1967.

[39] - F.R.U.S.,No.184. Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq, Subject: Secretary's meeting with Pachachi October 5, Washington, October 8, 1966.

[40] - F.R.U.S.,No.193. Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq, Washington, June 2, 1967.

[41] - Ibid.

[٤٢] - كان عدنان الباجه جي قد زار القاهرة برفقة نائب رئيس الوزراء طاهر يحيى في التاسع عشر من مايس لبحث التطورات الأزمة مع إسرائيل.

"تاريخ الوزارات العراقية"،ج١٠،ص ٢٠.

٤٣ – زار وزير الخارجية الإسرائيلية أبا ايبان واشنطن في زيارة لم يعلن عنها والتقى الرئيس جونسون قبل أيام من زيارة الباجه جي للحصول على وعد من الولايات المتحدة بعدم إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي ستحتلها في حالة نشوب الحرب.

"ذاكرة العراق–عدنان الباجه جي"الحلقة ١٢،"جريدة الشرق الأوسط"، العدد ١١٤٤٦،٢٠١٠/٣/٣١.

[44] - F.R.U.S.,No.192 Memorandum From the President's Special Assistant (Rostow) to President Johnson, Subject: Appointment With Iraqi Foreign Minister, Washington, May 31, 1967.

[٤٥] – "ذاكرة العراق–عدنان الباجه جي"الحلقة ١٢،"جريدة الشرق الأوسط"، العدد ١١٤٤٦،٢٠١٠/٣/٣١.

[٤٦] - اتخــذ العــراق بعــض الاســتعدادات السياســية الأوليــة لمواجهــة العــدوان المحتمل،فقد صدر عفو عام عن قادة محاولة انقلاب الثلاثين من حزيران عام ١٩٦٦ بزعامة عارف عبد الرزاق ورفاقه في محاولة لترميم الجبهة الداخلية وذلك في الحادي والثلاثين من مايس.

عمار خالد رمضان،المصدر السابق، ص ٢٤٢.

وقرر مجلس الوزراء إيقاف ضخ النفط لأية دولة تشارك في العدوان ضد العرب أو تؤيده،وعقد مؤتمر لوزراء النفط العرب في بغداد في ٤ و٥ حزيران تقرر فيه تأييد قرار مجلس الوزراء العراقي.

"تاريخ الوزارات العراقية"،ج١٠،ص ٢٨-٣٠.

[٤٧] - "تاريخ الوزارات العراقية"،ج١٠،ص ٣٤-٣٧.

[48] - F.R.U.S.,No.194 Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Baghdad, June 6, 1967.

[49] - F.R.U.S.,No.195. Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State, Subject: Iraqi Situation - Assessment, Baghdad, June 8, 1967.

[٥٠] – قام الرئيس عارف بزيارة موسكو بعد حرب حزيران لحث روسيا على إعادة تسليح الجيشين المصري والسوري،كما زار السعودية ودول خليجية أخرى لإقناعها بتقديم تبرعات مالية لمصر التي أصيب اقتصادها بالشلل نتيجة الحرب وإغلاق قناة السويس.

مقابلة مع قيس عبد الرحمن عارف،"جريدة الصباح"،بغداد، العدد ١٨٩٠، ١٤/ ٢/ ٢٠١٠.

[51] - Ibid.

[52] - F.R.U.S.,No.196.Memorandum From the Ambassador to Iraq (Strong), Subject: Talk with Iraqi Foreign Minister Adnan Pachachi, New York, June 29, 1967.

[٥٣] - أعلن ناطق عسكري عن وقوع أحداث عنف في الشمال في ١٤ نيسان ١٩٦٧،ومثّل أول إعلان رسمي عن وقوع أعمال مسلحة منذ ٢٩ حزيران ١٩٦٦.

"تاريخ الوزارات العراقية"،ج١٠،ص ١٤٨.

[54] - F.R.U.S.,No.197. Intelligence Note From the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hughes) to Secretary of State Rusk, Subject: New Kurdish Insurgency Threatens, Washington, September 1, 1967.

[55] - Ibid.

[56] - F.R.U.S.,No.198. Telegram From the Embassy in Belgium to the Department of State, Subject: Resumption of US-Iraqi relations, Brussels, June 7, 1968.

[57] - F.R.U.S.,No.199. Memorandum From John W. Foster of the National Security Council Staff to the President's

Special Assistant (Rostow) , Subject: The Iraqi Coup, Washington, July 17, 1968.

[58] - F.R.U.S.,No.200 Memorandum From John W. Foster of the National Security Council Staff to the President's Special Assistant (Rostow) , Subject: A Clearer Picture of the Iraqi Coup, Washington, July 22, 1968.